مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مكانة الودائع المصرفية كمصدر لتمويل الاقتصاد الوطني في سورية
اسم الكاتب: د. محمد الحسين الصطوف، أحمد عثمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4361
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (4) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (4) 2012

مكانة الودائع المصرفية كمصدر لتمويل الاقتصاد الوطني في سورية

الدكتور محمد الحسين الصطوف *
أحمد عثمان **

(تاريخ الإيداع 18 / 4 / 2012. قُبِل للنشر في 9 / 8 / 2012)

□ ملخّص □

إن مقدرة النظام المصرفي السوري على تحويل المدخرات المحلية من أموال مكتنزة كودائع مصرفية بأشكالها المتعددة، إلى أموال منتجة وفعالة كالتسليفات التي تمنحها المصارف بأشكالها المختلفة، يجب أن تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية المتعددة، وتساعد في دعم عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في سورية.

تمثل الودائع الآجلة مصدراً أساسياً لتوظيفات المصارف، وتستطيع هذه المصارف تلبية احتياجات الاستثمارات المحلية، حيث تغطي ودائعها حجم الاستثمارات المحلية بعدة أضعاف، مما يدل على وجود سيولة مرتفعة لا تستثمر.

إن توجه المصارف السورية في منح الائتمان غير متوازن بين تمويل جانبي الاستقرار الاقتصادي، إذ تقدم قروضاً استهلاكية قصيرة الأجل تلبي جانب الطلب أكثر من تقديمها للقروض الإنتاجية طويلة الأجل التي تلبي جانب العرض في التوازن الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: هيكل الودائع المصرفية، هيكل القروض المصرفية، تمويل التنمية، النشاط الائتماني، الاستثمارات المحلية، سعر الفائدة، النظام المصرفي.

* أستاذ – قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (4) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (4) 2012

The Banking Deposits as a Source of Funding the National Economy in Syria

Dr. Mohammed Hussein Alstof [*]
Ahmad Othman [**]

(Received 18 / 4 / 2012. Accepted 9 / 8 / 2012)

□ ABSTRACT □

The ability of the Syrian Banking System to transfer funds from the local savings bank deposits chunky forms, multiple funds to productive and effective loans granted by banks in their various forms, must meet the needs of various sectors of the economy, and support economic growth and development in Syria.

Time Deposits could be a primary source for the banking recruitments, these banks can meet the needs for local investments, cause their deposits cover the local investments several times, which meaning there is a high liquidity without invest.

The trend of Syrian banks in the granting of credit is not balanced between both sides of the financing of economic stability, providing short-term consumer loans to meet the demand side more than to the production of long-term loans that meet the supply side of the economic balance.

Keywords: the structure of bank Deposits, the structure of bank Loans, Financing of Developments, Credit Active, Local Investments, Interest Rate, the Banking System.

[*] **Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**
[**] **Postgraduate Student (PhD), Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

إن عجلة التطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي المتسارعة في الدول المتقدمة، جعل من باقي الدول التي تدور فيها هذه العجلة بسرعة أقل مصنفة على أنها دول متخلفة، ولتستطيع هذه الأخيرة أن تختصر مراحل التخلف، يجب أن تتجه نحو التنمية التي تعد مقياساً يعكس قدرة الاقتصاد على خلق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، وما يرافقها من مؤشرات اجتماعية واقتصادية.

لذا فإن البحث في التنمية وإمكانية تحقيقها من دون توافر الأموال اللازمة لها، يعد حديثاً غير منطقي وبعيداً عن إمكانية التحقق، وتعد المدخرات المحلية أهم مصادر تمويل التنمية، وفي حال انخفاض هذا المصدر أو غيابه تظهر بدائل أخرى لتمويل احتياجات الاقتصاد كالإقراض العام أو الضرائب أو الإصدار النقدي، أو الهبات والمنح الخارجية والاستثمارات الأجنبية.

مشكلة البحث:

أحدثت النظم المصرفية اليوم تغيرات جذرية في اقتصاديات العالم، فقد أصبحت أحد أهم السمات المميزة للاقتصاديات المتقدمة، بالإضافة إلى الأسواق المالية المتطورة، فإن سورية تسعى إلى تحسين مناخها المصرفي، وتنشيط أداء مصارفها بعد فترة من الجمود والطابع الخدمي والمركزية في اتخاذ القرارات، ولاسيما في غياب السوق المالية الفعالة.

لذلك فإن المشكلة الرئيسية تكمن في مدى فعالية هيكل الودائع المصرفية في سورية، من حيث التنوع في الأنماط والقيم، من ودائع جارية تحت الطلب أو ودائع ادخارية تقسم إلى ودائع آجلة أو توفير تمثل مصدراً أساسياً للاستثمار في توظيفات المصرف، بما يتناسب مع الاحتياجات المتنوعة من القروض والسلف سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية، طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، وذلك بغرض تمويل القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن الأهمية في ضرورة البحث عن الهيكل الأفضل لتوزيع الودائع ضمن النظام المصرفي، لتوفير المصدر الأنسب والأمثل لتوفير الأموال المناسبة لتمويل احتياجات التنمية، ولاسيما أن تحقيق التنمية وزيادة معدلاتها من المؤشرات المهمة والضرورية في قياس مدى تطور اقتصاديات العالم، ويهدف هذا البحث إلى:

1-إعطاء صورة حول هيكل الودائع في النظام المصرفي السوري.

2-إيضاح مفهوم الإيداع وأهميته كمصدر لتمويل التنمية.

3-إظهار هيكل القروض المصرفية في سورية.

4-دور المصارف في تمويل الاقتصاد الوطني السوري من خلال تغطية النشاطين الاستثماري والائتماني.

فرضيات البحث:

يختبر البحث صحة الفرضيات الآتية:

1- تمتلك المصارف السورية هيكل ودائع متعدد الأنماط والآجال والقيم يمنحها المرونة اللازمة لتوظيف أموالها في السوق السورية.

2- تلبي المصارف السورية احتياجات النشاط الائتماني والاستثماري للاقتصاد الوطني من خلال ودائعها.

3- يتناسب هيكل القروض والتسليفات المقدمة من المصارف السورية مع احتياجات الاقتصاد الوطني في سورية.

4- إن منح أسعار فائدة تفضيلية على الودائع الادخارية يسهم في زيادة المقدرة التمويلية لهيكل الودائع المصرفية في سورية.

منهجية البحث:

سنستخدم منهج المسح الإحصائي الذي يعتمد على جمع البيانات المتعلقة بالنشاط المصرفي السوري، من حيث حجم الودائع وحجم القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، والتنوع في أشكال الائتمان المقدم خلال سلسلة زمنية محددة.

وسنستخدم أيضا" المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء صورة عن واقع النشاط المصرفي، وتسليط الضوء على أشكال الودائع المصرفية وأنماطها.

كما سنستخدم المنهج التحليلي لإجراء تحليل لتطور نشاط المصارف ومقدرتها التمويلية باحتياجات الاقتصاد الوطني في سورية.

مفهوم الإيداع المصرفي وأهميته كمصدر لتمويل التنمية:

أولاً- مفهوم الإيداع المصرفي وأنماطه:

عندما يتنازل العميل عما لديه من أموال لمصرف ليحتفظ بها يكون قد أودعها لديه، ويستطيع العميل أن يستخدمها في مدفوعاته وتسوية معاملاته المالية، ويترتب على الإيداع فتح ما يسمى بالحساب المصرفي **Banking Account**، فالوديعة لدى المصرف هي نوع من الائتمان يمنحه المودع للمصرف وقبول المصرف لها يعني التزامه بسداد قيمتها تبعاً للشروط المتفق عليها بين البنك والعميل [1].

وهذا الإيداع يوفر للمصرف موارد مالية يستخدمها في تقديم القروض ومنح الائتمان، واستخدام نسبة من الأرصدة المتاحة لتوظيفات مختلفة كتحصيل الكمبيالات وخصم السندات، والحصول على عمولة مقابل ما يخصمه البنك من مقبوضات أو متحصلات[2].

لذلك تسعى المصارف باستمرار إلى التنوع في الأوعية الادخارية التي تستخدمها لجذب الودائع وزيادة الطلب عليها ومن المؤكد أن كلاً منها يتفرع إلى قنوات متنوعة كالتالي[3]:

* **الودائع الجارية Current Deposits**: تسمى أيضا" بالودائع تحت الطلب **Demand Deposits لإمكانية** سحبها بالشيك في أي وقت، وتعد من أقدم المنتجات المصرفية التي اهتمت المصارف بتقديمها، وتتسم بحركة مستمرة بالزيادة أو النقصان وقد تكون شخصية أو تجارية وتختلف تبعاً لحجمها وفعاليتها، وكلفة الإيداع والربحية.

مؤخراً بدأت بعض البنوك تقدم فائدة على الودائع الجارية، وكانت البداية عند البنوك الأمريكية في عام1981، التي قدمت ودائع جارية تدفع عليها فوائد ويطلق على هذا الإصدار الجديد **Negotiable Order Withdrawal** ويختصر **Now Account**، وقد انتشرت بشكل واسع في المؤسسات الادخارية الأمريكية[4]، وقد ازداد الطلب عليها بسبب خاصية السحب عند الطلب وإمكانية الحصول على فائدة، وقامت المصارف بتطوير أنواع أخرى تدعى

Super Now التي تستحق أسعار فائدة أكبر، ولكن هذه المنتجات ساهمت في تخفيض نسبة الودائع الآجلة وودائع التوفير، بما يؤثر سلباً في مقدرة هيكل الودائع المصرفية في تمويل التنمية.

* **الودائع الادخارية:** تعتبر من أهم الأوعية الادخارية التي تقدمها المصارف، والأكثر إقبالاً من قبل الأفراد ولاسيما الذين يفضلون تجنب المخاطر، وتعد مصدر تمويل مهم بالنسبة إلى البنك بشكليها:

أ- **الودائع الآجلة Time Deposits:** تحمل هذه الودائع استحقاقاً معيناً يتفق عليه مسبقاً بين المصرف والمودع، ولا يجوز للمودع سحب المبلغ أو جزء منه قبل تاريخ محدد مسبقاً، ونظراً لأهمية هذه الودائع ومكانتها ضمن مصادر التمويل في المصارف، نلاحظ الاهتمام المتزايد من إدارة المصارف لتنميتها وزيادة مقدارها، مما جعل المصارف تصدر أنواعاً جديدة من هذه الودائع مثل شهادات الإيداع **CD**، وأنواعاً أخرى لتحفيز الأفراد على الودائع الادخارية مثل[5]:

- **حساب التمويل الأتوماتيكي Automatic Transfer Account**
- **حسابات ودائع سوق النقد Money Market Deposits Account**
- **الحساب المفتوح Open Account**
- **الحساب الشامل Universal Account**
- **حسابات التقاعد الفردية Individual Retirement Account**

لكن هذا النوع من الحسابات ما يزال غير موجود لدى المصرف التجارية العامة والخاصة الموجودة والعاملة في سورية.

ب-ودائع التوفير Saving Deposits: تعد من أهم الأوعية الادخارية لجذب المدخرات المحلية في غالبية الاقتصاديات، وقد أمنت هذه الودائع طاقة استثمارية كبيرة للمصارف التجارية لما تتسم به من استقرار.

لكن ما تزال حصة حسابات التوفير منخفضة، ويرجع ذلك لانخفاض معدلات الفائدة على حسابات التوفير عامة ، وعدم منح الأفضلية للودائع الآجلة أو ودائع التوفير عن غيرها من الودائع.

* **الودائع المشتقة:** تنفرد المصارف عن غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها على خلق النقود القانونية أو ما يسمى بالودائع المشتقة **Derivation Deposit**، وهي نقود جديدة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، وأساس هذه القدرة هو التزام المصارف بتقديم القروض ومنح الائتمان لصالح الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، أي ودائع تخلقها المصارف عند منح القروض من ودائعها الادخارية والجارية، ودوران هذه الأموال بين الإيداع والإقراض لعدة مرات، يخلق سيولة جديدة في الاقتصاد تدعم جانبي التوازن الاقتصادي، لذا كلما زاد حجم الودائع الادخارية والآجلة زادت معها الودائع المشتقة، وتنفرد المصارف بهذه المقدرة لسببين :

- القدرة التي يتمتع بها على رد الوديعة في أي وقت بسبب ما لديه من سيولة عالية من أموال الودائع الأخرى.
- استمرار الطلب على القروض والائتمان والمعاملات التجارية المتنوعة من المصرف.

وإذن فإن المصارف العاملة في سورية ما تزال تعتمد على القنوات والخدمات المصرفية التقليدية من ودائع ادخارية وودائع تحت الطلب وودائع توفير، بعيداً عن الحسابات الحديثة كحساب **Now Account**، أو حساب **Super Now**، أو حساب التمويل الأتوماتيكي أو الحساب الشامل... وغيرها من الحسابات، وذلك بسبب القدرات المحدودة لهذه المصارف من النواحي التقنية، أو الكوادر البشرية، أو الخبرة المهنية المطلوبة لتلبية احتياجات السوق السورية.

ثانياً- أهمية الودائع المصرفية كأحد مصادر تمويل التنمية:

تعاني الدول النامية من ضعف شديد في الاستثمارات وضعف أشد في الإنتاجية، ونتيجة لهذا الواقع لن تكون قادرة على تحقيق زيادة في معدلات الاستثمارات لديها، مع العلم أن تمويل التنمية لا يأتي إلا من مصدرين داخلي أو خارجي، وفي كلا الحالتين يجب إدراك الضغوطات المرافقة لتمويل التنمية في الدول النامية، فإمكانية اعتماد هذه الدول على الضرائب مثلاً في تأمين الأموال اللازمة لاحتياجات التنمية يصطدم بعقبتين هما:

العقبة الأولى: إن الأنظمة الضريبية في هذه الدول لا تراعي القواعد الأساسية للضريبة، كما تحتاج إلى مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي لتحقيق زيادة في الدخل القومي.

العقبة الثانية: إن تدهور المستوى المعيشي في أغلب البلدان النامية يزيد من أعباء الضريبة على الأفراد، بحيث لا يتحمل المزيد من العبء الضريبي.

وكذلك إن اعتماد الدول النامية على القروض العامة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية دفع العديد من الاقتصاديين إلى رفض هذه الفكرة للأسباب التالية[6]:

- القروض العامة لا تحقق للدولة إيراداً حقيقياً مثل الضرائب، وإنما يقتصر دورها على التعجيل بالإيرادات فهي ضريبة آجلة يتحمل عبؤها الجيل اللاحق.
- تُحصل القروض العامة من دخول الأفراد فهي تؤثر في ادخار الفرد.
- يترتب على عقد القروض العامة سوء في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.
- تزيد القروض العامة من أعباء الموازنة العامة للدولة، لأنه يترتب على إصدارها زيادة في الضرائب لمواجهة الزيادة في النفقات الناجمة عن تحمل أقساط استهلاك القرض وفوائده.

ومن وسائل تمويل التنمية اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد الذي يحمل الكثير من المخاطر، التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحفيزه لارتفاع الأسعار الداخلية وأسعار الصادرات للعالم الخارجي، بالنسبة إلى الأسعار العالمية، وذلك بما يساهم في انخفاض قيمة العملة الداخلية والخارجية للبلد، ويحمل بذلك التضخم تأثير مزدوج على قيمة العملة في الداخل والخارج.

أما المشاكل التي تظهر عند اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية، فهي أكبر لما تحمله من أعباء وتبعية سياسية وعسكرية لبلدان أجنبية، فالهبات والمنح والمعونات التي تقدم من الهيئات الدولية أو الدول الأجنبية لا تقدم للدول النامية من دون مقابل، بدليل أنها لا توزع بين هذه الدول توزيعاً عادلاً ، وإنما تبعاً للتسهيلات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تقدمها هذه الدول، وكذلك إن اللجوء للقروض الخارجية يخلق مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، وعدم مقدرتها على سداد ديونها، ولا يخفى على أحد الآثار السلبية التي تحملها المديونية على التنمية في الدول النامية[7].

ومن هنا أصبحت المدخرات المحلية الخيار الأمثل لتمويل التنمية، فهي لا تحمل معها أية آثار تضخمية تهدد الاقتصاد، كما لا تزيد من أعباء الاقتصاد الوطني أو تسبب خللاً في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع، لذلك أصبح وجود هذه المدخرات والمقدرة على تعبئتها الأمر الحاسم الذي تعتمد عليه الاقتصاديات في نموها، بحيث تتجاوز دورها كمورد أساسي لتمويل التنمية، وتعتبر وسيلة اقتصادية مهمة كفيلة بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية وضمان للاستقرار الاقتصادي، لذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهتمة، بالبحث في طرق زيادتها وتأمين الوسائل اللازمة لتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية[8].

إذاً إن أهمية وجود المصارف التجارية في الدول النامية أكبر وأكثر فاعلية لضرورتها لتنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة من أهمية دورها في الدول المتقدمة، لأنها وبشكل عام مصدر لرؤوس الأموال ومصدر للمعرفة التجارية ومهارات العمل[9]، أي مصدر لاحتياجات التنمية في الدول النامية.

إن الدور التنموي لهذه المصارف يتوقف على قدرتها على خلق الائتمان، الذي لا يتوقف فقط على حجم الودائع وما تستطيع تعبئته من المدخرات، وإنما على نوعية الودائع التي تخلقها، أو ما يسمى الودائع المشتقة التي تتولد نتيجة قيام المصارف بوظيفتي قبول الودائع والإقراض منها، لذا فأهم ما يميز المصارف عن غيرها مقدرتها على خلق النقود من خلال الودائع المشتقة ذات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد الوطني، أي إصدار وسائل دفع من خلال الودائع تحت الطلب القابلة للسحب بشيكات، أي ما يسمى النقود الكتابية كقبول الشيك كوسيلة لتسوية المدفوعات بين الأفراد، مما يجعل هذه الوسائل تقوم بدور النقود لما تتمتع به من قبول عام للتعامل بين الأفراد[10].

النتائج والمناقشة:

الودائع هيكلها وتوزعها ضمن النظام المصرفي السوري:

تعمل البنوك في اتجاهين أساسيين أحدهما جذب الأموال من الفئات ذات المقدرة التمويلية والآخر منح القروض للفئات ذات الحاجة التمويلية، وبكل ما يدور حول هذين النشاطيين من خدمات مصرفية ومالية، وتعد الودائع بأشكالها كافة من ودائع جارية أو ادخارية وبكل العملات المحلية والأجنبية المصدر الأساسي لتوظيفات المصرف واستثماراته.

ويرتبط حجم الأموال المودعة لدى المصارف بظروف مختلفة يرتبط بعضها بطبيعة المصرف كالانتشار الجغرافي لاستقطاب الزبائن بخدمات مميزة تلبي احتياجاتهم، بالإضافة إلى مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، كما يرتبط جذب الودائع بظروف خارجية تتعلق بالظروف الاقتصادية والبيئة المصرفية كدرجة الوعي المصرفي ومستوى الدخل الفردي مقارنة بالمستوى العام للأسعار، مقارنة معدل التضخم بأسعار الفائدة المتبعة[11].

ولدراسة حركة الإيداع ضمن النظام المصرفي بين المصارف الخاصة والعامة وتطورها مع متغيرات الاقتصاد الوطني ومتطلباته، من خلال تناسبها مع حركة الناتج المحلي الإجمالي نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (1) توزع الودائع المصرفية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2000-2010

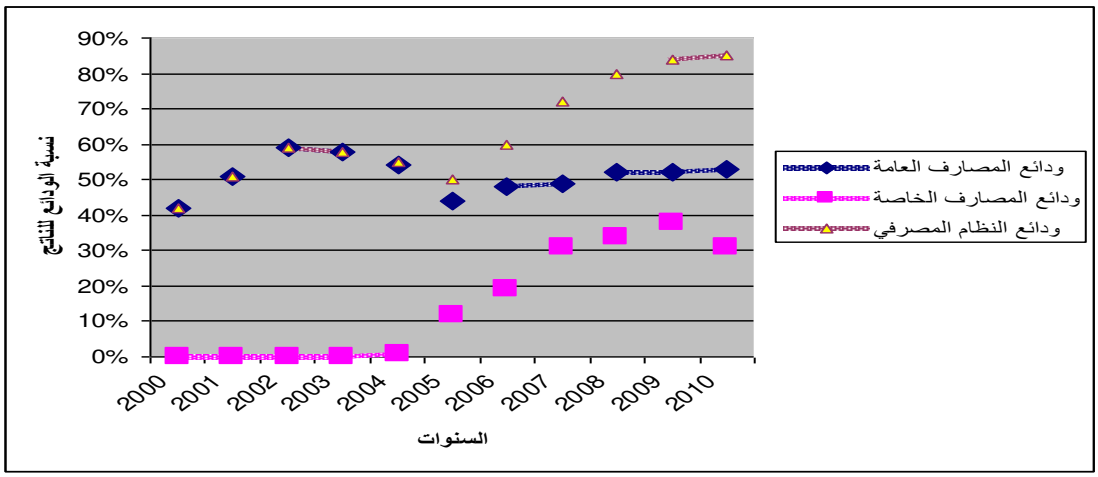
السنوات	ودائع المصارف العامة	ودائع المصارف الخاصة	ودائع النظام المصرفي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ودائع المصارف العامة للناتج المحلي الإجمالي	نسبة ودائع المصارف الخاصة للناتج المحلي الإجمالي	نسبة الودائع المصرفية للناتج
2010	877523	509838	1387361	1493247	58%	36%	94%
2009	745461	454863	1200324	1422178	52%	37%	89%
2008	702596	366788	1069385	1341516	52%	34%	86%
2007	633312	291134	924447	1284035	49%	31%	70%
2006	596732	143319	740081	1234171	48%	19%	67%
2005	506187	66557	572744	1155016	43%	17%	50%
2004	589538	8333	597872	1094431	54%	1.4%	55%
2003	569227	-	569227	977845	58%	-	58%
2002	574144	-	574144	970764	59%	-	59%
2001	472826	-	472826	924631	51%	-	51%
2000	36466	-	36466	878709	41%	-	41%

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام السابقة.

يظهر الجدول السابق تطور الودائع ضمن النظام المصرفي في سورية بين الخاص والعام، ونجد أن حجم الودائع بما تمثل من مقدرة المصارف على جذب الأموال ضمن الاقتصاد الوطني، يتزايد بصورة ملحوظة ومستمرة خلال الفترة بين الأعوام 2000–2010، مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن تغير احتياجات الاقتصاد ومتطلباته.

وقد ارتفعت نسبة الإيداع للناتج المحلي الإجمالي من حوالي 41.5% إلى حوالي 93.91% خلال الفترة السابقة، أي ما يقارب ضعف نسبة الإيداع، وتعد نسبة مقبولة مقارنة مع الدول المجاورة كالأردن ولبنان التي تتراوح وسطياً بين بالزيادة والنقصان حول نسبة 100%، مع العلم أن هذه الأنظمة المصرفية تعد متطورة بالنسبة إلى المنطقة العربية وحققت نقلات نوعية في اقتصادها الوطني.

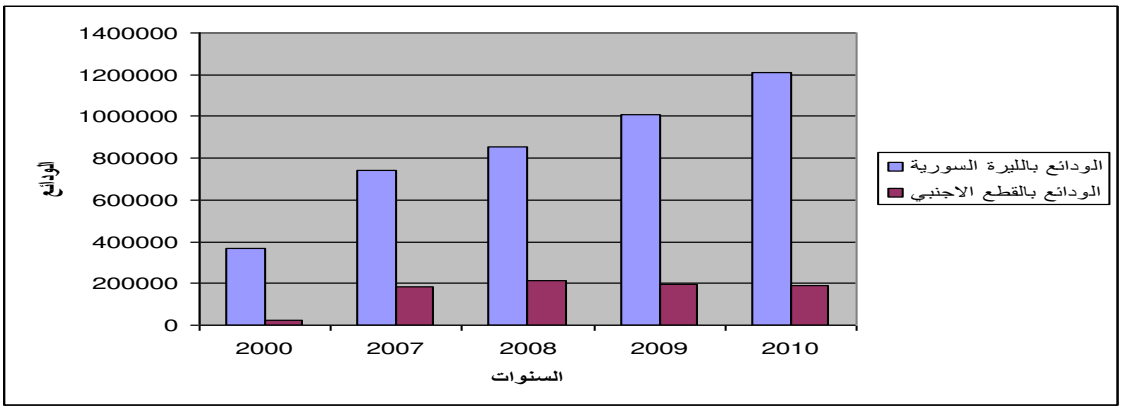
وتتراوح ودائع المصارف العامة بين 41.5% إلى حوالي 58.77% خلال الفترة بين 2000–2010، بينما حققت المصارف الخاصة قفزة نوعية خلال فترة قصيرة وصلت إلى حوالي 36.75% في عام 2010 ولإيضاح تطور حجم الأموال المودعة في المصارف الخاصة والعامة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي نورد الشكل البياني التالي:



الشكل البياني رقم(1) توزع الودائع بين المصارف العام والخاص خلال الأعوام 2000–2010

يظهر الشكل أن حركة الودائع تتجه بشكل عام نحو الزيادة على الرغم من الانخفاض البسيط خلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2002–2005، وذلك تبعاً لطبيعة القطاع المصرفي في هذه الفترة من إعادة هيكلة وبداية دخول المصارف الخاصة للسوق السورية، التي ساهمت في تراجع حركة الإيداع ضمن المصارف العامة المدعومة من القطاع العام والمصرف المركزي، لذلك سرعان ما استعادت مقدرتها الإيداعية، واستقرت حول نسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ودائع المصارف الخاصة ارتفعت بشكل مستمر من 1.39% إلى حوالي 36.59% خلال الفترة الممتدة بين 2004–2010، بما يتناسب مع الزيادة المستمرة في عدد هذه المصارف وتوزعها الجغرافي حيث وصل عددها إلى حوالي 145 فرعاً خلال فترة لا تتجاوز ست سنوات موزعة في معظم المناطق السورية بنسبة تصل إلى حوالي 40% من إجمالي الانتشار الجغرافي للمصارف، ووجود اختلاف عن المصارف العامة في جودة الخدمة المصرفية وتسويقها وتقديمها.

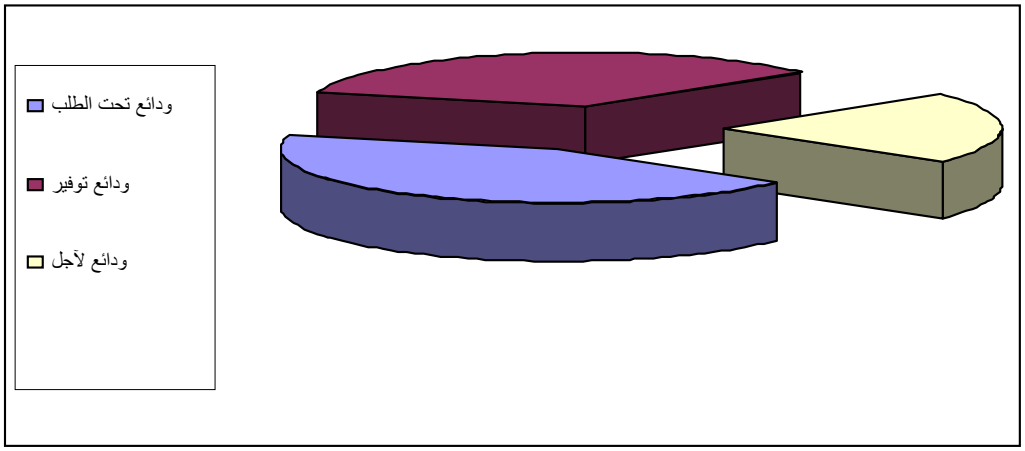
إن حجم الأموال المودعة في المصارف تزايد بشكل مستمر، وحقق مؤخراً نسبة مرتفعة ضمن الاقتصاد السوري، ولابد من دراسة هيكل هذه الأموال المودعة تبعاً لطبيعتها أو العملة التي أودعت بها، ولإظهار توزع ودائع النظام المصرفي السوري بين الليرة السورية والعملات الأجنبي نورد الشكل البياني التالي:



الشكل البياني رقم(2) نمو ودائع الليرة السورية والقطع الأجنبي خلال الأعوام 2000-2010

يظهر الشكل من خلال مقارنة إيداعات الليرة السورية والعملات الأجنبية زيادة ودائع الليرة السورية بشكل واضح خلال الفترة من 2000 إلى 2010، وذلك نتيجة لزيادة حجم الودائع الإجمالي، كما نجد أيضاً زيادة في حجم الأموال المودعة بالقطع الأجنبي بالنسبة إلى ودائع الليرة السورية بنسبة تتراوح من حوالي 14.5% إلى حوالي 19.57% خلال الفترة السابقة، وهنا يظهر دور المصارف الخاصة في جذب القطع الأجنبي ضمن السوق السورية أو الأسواق المجاورة، وذلك تبعاً لطبيعة إدارة هذه المصارف وامتلاكها فروعاً واتفاقيات مصرفية خارج سورية.

تقسم الودائع المصرفية تبعاً لطبيعتها إلى ودائع جارية تتسم بمرونة شديدة في السحب مما يجعل استثمارها على درجة عالية من المخاطرة، وكذلك يوجد نوع آخر هو الودائع الادخارية تحمل معها استحقاقاً محدداً مسبقاً ، بين المصرف والمودع لاسترادها مع فائدة مرتبطة بحجم الوديعة وتاريخ استحقاقها، وهي تمثل المصدر الأساسي لتوظيفات المصرف واستثماراته[12]، لذا لابد من زيادة نسبة الودائع الآجلة التي تستخدم في منح الائتمان الطويل الأجل الذي يدعم تمويل التنمية، أما الودائع الجارية فتستخدم لمواجهة متطلبات السيولة، ودورها محدود في تمويل التنمية، ولإظهار طبيعة ودائع النظام المصرفي السوري لشهر أيار لعام 2011 نورد الشكل البياني التالي:



الشكل البياني رقم (3) توزع الودائع السورية تبعاً لتاريخ الاستحقاق في عام 2010

يظهر الشكل السابق أن حجم ودائع تحت الطلب يمثل الجزء الأكبر بنسبة تصل إلى حوالي 45% من إجمالي ودائع النظام المصرفي، وهذا يتناسب مع مرونة السحب لدى هذه الودائع، بينما نجد أن الودائع لأجل تصل نسبتها إلى حوالي 36% من المجموع، وتتفاوت معدلات الفائدة على هذه الودائع تبعا لحجمها وفترة استحقاق كل منها التي قد تكون أياماً أو شهوراً، أما ودائع التوفير فتصل نسبتها إلى حوالي 19% من المجموع، وهي تمثل مورداً أساسياً وآمناً لاستثمارات المصرف لطول فترة استحقاقها لأكثر من سنة واحدة.

إننا نرى أن المصارف السورية استطاعت جذب الأموال بنسبة تقارب احتياجات الاقتصاد الوطني، كان الملحوظ ضمنها المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في الإيداع بما يتناسب مع النمو المستمر له ضمن الاقتصاد السوري، مع استقرار في دور القطاع العام وحجم إيداعاته، كما ساهمت المصارف الخاصة في جذب الإيداعات بالعملات الأجنبية تبعاً لطبيعتها التجارية، واتفاقياتها المصرفية وفروعها خارج سورية، وتمثل الودائع الجارية الجزء الأكبر من الإيداعات ثم تليها الودائع الآجلة وودائع التوفير لاحقاً ، لعلاقتها العكسية بتواريخ الاستحقاق، فكلما طالت مدة الإيداع قل حجم الودائع كمعظم الأنظمة المصرفية في العالم.

تأثير سعر الفائدة على الإقراض في المصارف السورية:

أعطت الخطط الاستثمارية في سورية أهمية كبيرة لسعر الفائدة بما يتناسب مع طموحاتها في زيادة حجم الاستثمار، لما يسببه من زيادة في حجم الإنتاج وزيادة الدخل، وزيادة في حجم الأموال المودعة والقابلة للإقراض، التي تمنح تبعاً لحاجات الاقتصاد المحلي، بين قروض شخصية استهلاكية تمول جانب الطلب، وقروض استثمارية إنتاجية تمول جانب العرض بشكل يحقق التوازن بين طرفي التوازن الاقتصادي، أي الاتجاه نحو الاستقرار الاقتصادي والنمو[13].

إن حجم القروض المقدمة من المصارف السورية يرتبط بحجم الناتج المحلي الإجمالي، بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد المحلي، وتوجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع أو الانخفاض ولإيضاح ذلك نورد الجدول التالي:

الجدول رقم(2) تغير سعر الفائدة ونسبة القروض للناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام2000-2010

السنوات	القروض المصرفية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة القروض للناتج	سعر الفائدة
2010	1211991	1493247	81%	7.5%
2009	1118748	1422178	78%	8%
2008	982008	1341516	73%	9%
2007	739127	1284035	57%	8.5%
2006	334007	1234171	27%	9%
2005	220841	1155016	18%	9%
2004	226500	1094431	20.3%	6%
2003	191983	977845	20%	7%
2002	175763	970764	18%	8%
2001	215649	924631	23%	8%
2000	236329	878709	27%	8%

1999	224836	870792	26%	8%
1998	207647	893860	23%	8%
1997	212544	808951	26%	8%
1996	214500	773186	28%	8%
1995	186084	689491	27%	8%

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام السابقة.

يظهر الجدول السابق وجود زيادة واضحة في نسبة القروض المقدمة من المصارف السورية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت النسبة من حوالي27% إلى ما يقارب81% خلال الفترة الممتدة بين الأعوام 1995-2010، مما يدل على وجود اتجاه نحو التوسع في منح الائتمان، ووجدنا أن ثبات سعر الفائدة خلال الأعوام 1995-2001 عند مستوى 8% لم يشجع على زيادة نسبة الإقراض للناتج المحلي الإجمالي، حيث بدأ الاهتمام بسعر الفائدة كأداة اقتصادية مؤثرة في النشاط المصرفي، ولكنه يرتبط بوجود متغيرات اقتصادية أخرى تؤثر وتتأثر بسعر الفائدة، حيث يساهم معدل التضخم بخفض القيمة الحقيقة لسعر الفائدة، بينما تؤثر الضرائب والإنفاق الحكومي بشكل متعاكس في سعر الفائدة، كما ترتبط المتغيرات النقدية كالمضاعف النقدي ونسبة تغير العرض النقدي ونسبة العرض النقدي للناتج المحلي الإجمالي بسعر الفائدة ارتباطاً طردياً، وتعد هذه المتغيرات الأكثر تأثيرا بتغير سعر الفائدة، لذا فإن تأثير سعر الفائدة على نسبة الإقراض يتوقف على خليط من المتغيرات التي تؤثر طرداً أو عكساً، فقد وجدنا أن خفض سعر الفائدة لم يرافقه خفض في نسبة الإقراض دوماً، والعكس صحيح.

أما الفائدة المدينة المحسوبة على قيمة القرض فتختلف تبعاً للحاجة الإقراضية من حيث المدة الزمنية أو حجم القرض وطبيعة الضمانات ولإظهار التفاوت في أسعار الفائدة المدينة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تغير سعر الفائدة على القروض تبعاً للضمان المقدمة خلال الأعوام 2000-2010

السنوات	حسم السندات	القروض			حسابات جارية مدينة				المتوسط
		قصيرة الآجل	متوسطة الآجل	طويلة الآجل	ضمانات عينية	ضمانات شخصية	ضمانات أخرى	بدون ضمان	
2010	9.88	7.89	8.31	9.20	10.07	9.35	9.58	8.86	9.46
2009	10.17	8	8.2	9.23	10.05	9.66	9.64	8.97	9.58
2008	10.16	8.04	8.1	9.50	10.06	9.92	10.27	9.36	9.90
2007	10.15	9.67	10.02	10.32	9.81	9.94	10.09	9.67	9.88
2006	9.25	9.55	9.39	10.39	10.06	9.93	9.62	9.50	9.78

المصدر: مصرف سورية المركزي، نشرة للإحصاءات النقدية والمصرفية للأعوام السابقة.

يظهر الجدول السابق انخفاضاً في المتوسط لعبء الفوائد المدينة من 9.78% إلى 9.46% خلال الفترة السابقة، وانخفاضاً في سعر الفائدة تبعا للفترة الزمنية ولاسيما قصيرة الأجل من حوالي 9.55% إلى حوالي 7.89% خلال الفترة السابقة، لتخفيض العبء المترتب على اعتبار أن طبيعتها شخصية، مع انخفاض في سعر الفائدة على

الحسابات الجارية المدينة بدون ضمان لمنح إدارة المصرف حيزاً من الحرية في فرض الفائدة، تبعاً للاعتبارات الشخصية للمقرضين.

كما ذكرنا سابقاً أن سعر الفائدة يمثل الاستعمال النقدي للأموال القابلة للإقراض، لذلك تسعى المصارف دائماً لزيادة الأموال المودعة لديها، أي الأموال القابلة للإقراض، واستثمارها بالشكل الأفضل لتحقيق أكبر عائد نتيجة استعمالها بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني وتوجهاته، التي يحددها بالسياسة النقدية، التي يعد سعر الفائدة احد أهم أدواتها، لتوجيه الأموال نحو الاستثمار أو الادخار.

مقدرة الودائع المصرفية على تغطية الاستثمارات المحلية:

تلعب المصارف دوراً مهماً في تمويل الاستثمار ضمن الاقتصاد الوطني، وكلما ازدادت أهمية الودائع في تمويل الاستثمارات، ساهم ذلك في زيادة الدخل الناتج عن هذه الاستثمارات التي تتدفق بدورها ضمن النشاط الاقتصادي، ويشير انخفاض الأهمية النسبية أو المقدرة للودائع المصرفية بالنسبة إلى الاستثمارات المحلية إلى ضعف مساهمة المصارف في تحقيق التنمية، وعدم مسايرة المصارف لاحتياجات الاقتصاد الوطني وتحسب وفق العلاقة:

الأهمية النسبية للودائع = حجم الودائع /حجم الاستثمارات.

ولدراسة مقدرة هيكل الودائع على تغطية للاستثمارات المحلية في سورية، لابد من دراسة الأهمية النسبية لكل من الودائع تحت الطلب، والودائع الآجلة وودائع التوفير، لذا نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (4) تغطية الودائع الجارية والادخارية للاستثمارات المحلية خلال الأعوام 2000-2010

السنوات	الاستثمارات المحلية	الأهمية النسبية للودائع الجارية	الأهمية النسبية للودائع الآجلة	الأهمية النسبية لودائع التوفير	الأهمية النسبية للودائع المصرفية
2010	337422	185%	148%	78%	411%
2009	297100	178%	141%	85%	404%
2008	266488	185%	128%	88%	401%
2007	283309	147%	95%	84%	326%
2006	308669	108%	60%	72%	239%
2005	288193	99%	26%	73%	198%
2004	255767	107%	7%	119%	233%
2003	234818	114%	3%	125%	242%
2002	196387	137%	3%	152%	292%
2001	178148	122%	3%	125%	265%
2000	156092	116%	5%	112%	233%

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام السابقة.

نلاحظ من الجدول أن المصارف في سورية تمتلك المقدرة على تمويل الاستثمارات المحلية بفعالية، حيث تغطي ودائعها حجم الاستثمارات المحلية، ولاسيما خلال الأعوام الأخيرة حيث تصل إلى أربع أضعاف حجم الاستثمارات المحلية، ونجد أن الودائع الادخارية بنوعيها الآجلة والتوفير تمثل حوالي 55% من مجموع الودائع المصرفية، وتمتلك

هذه الودائع مقدرة على تغطية الاستثمارات، لأن هذا النمط من التمويل يحتاج إلى مصادر تمويل طويلة الأجل، والملاحظ أنه بعد عام 2005 بدأت الإيداعات تميل إلى الودائع الآجلة أكثر من ودائع التوفير، على اعتبار أن الفترة اللازمة لاسترداد ودائع التوفير أطول وفوائدها متشابهة.

أما الودائع الجارية فتمثل ما يقارب45% من إجمالي الودائع، ولكن مرونة سحبها تجعل دورها محدوداً في تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو في الاقتصاد الوطني.

مقدرة الودائع المصرفية على تغطية النشاط الائتماني:

يعبر هذا المعيار عن مدى اعتماد المصارف على ودائعها لتمويل نشاطها الائتماني، حيث يفرض هذا المبدأ وجود حالة ارتباط طردية ودائمة، وفقاً للعلاقة بين الودائع والائتمان، على اعتبار أن المصارف هي مؤسسات وساطة مالية تجمع بين الأشخاص ذوي المقدرة التمويلية (المودعين)، والأشخاص ذوي الحاجة التمويلية (المقترضين)، وهكذا يعكس هذا المعيار كفاءة المصارف، وفاعليتها في جذب الودائع أو مقدرتها على تعبئة المدخرات وفق العلاقة[14]:

أهمية الودائع في تغطية الائتمان = الودائع المصرفية /القروض والائتمان.

ويشير الارتفاع إلى أهمية الودائع في تغطية الائتمان إلى مقدرة المصارف على استخدام أموال المودعين، وتوجيهها نحو الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة، أي كفاءة المصارف في جذب الودائع، أما انخفاض المقدرة الإيداعية للمصارف بشكل لا يتناسب مع اتجاهات المصرف الائتمانية والاستثمارية، فيعني اللجوء إلى السيولة المتاحة لتغطية عجز الودائع.

لذا فإن وجود برنامج للتنمية الاقتصادية أو الرغبة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، يتطلب زيادة معدل النمو في الائتمان المصرفي، ولاسيما الائتمان طويل الأجل الذي يمول بودائع طويلة الآجل أيضاً كالودائع الآجلة وودائع التوفير، بينما تستخدم الودائع تحت الطلب لمواجهة متطلبات السيولة، ولإظهار أهمية الودائع الادخارية والجارية في النظام المصرفي السوري نورد الجدول التالي:

الجدول الرقم (5) تغطية الودائع الجارية والادخارية للائتمان المصرفي خلال الأعوام 2000-2010

السنوات	الائتمان المصرفي	مقدرة الودائع الجارية على تغطية الائتمان	مقدرة الودائع الآجلة على تغطية الائتمان	مقدرة ودائع التوفير على تغطية الائتمان	مقدرة الودائع على تغطية الائتمان
2010	1211991	51%	41%	22%	114%
2009	1118748	47%	37%	23%	107%
2008	982008	50%	35%	24%	109%
2007	739127	56%	36%	33%	125%
2006	334007	100%	58%	64%	222%
2005	220841	130%	34%	95%	259%
2004	226500	121%	8%	135%	264%
2003	191983	139%	3%	154%	296%
2002	175763	154%	3%	170%	327%
2001	215649	101%	4%	114%	219%
2000	236329	77%	3%	74%	154%

من خلال متابعة الجدول السابق نجد توافقاً في أهمية الودائع بتغطية النشاط الائتماني بالنسبة إلى النظام المصرفي في سورية، إن أهمية الودائع لدى المصارف تغطي الائتمان المقدم من هذه المصارف، كما نلاحظ وجود توجه نحو تخفيض السيولة ضمن النظام المصرفي مؤخراً، حيث انخفضت النسبة من حوالي 327% إلى 114% خلال الأعوام 2000–2010.

إننا ندرك أن الودائع تقسم إلى ودائع آجلة وأخرى جارية وتعد الودائع الآجلة أكثر أهمية في تغطية الائتمان من الودائع الجارية، وذلك لطول الفترة اللازمة لسحبها، مما يعطي المصرف فترة أطول في استثمار هذه الأموال، إن الودائع الآجلة تأخذ المساهمة الأكبر في تغطية القروض والائتمان الممنوح، لأنها تمثل مصدراً مالياً ثابتاً لفترة من الزمن، لذلك يتم توظيفها، وتصل إلى حوالي 55%–50 من إجمالي هيكل الودائع في النظام السوري، بما فيها ودائع التوفير، بينما تصل الودائع تحت الطلب إلى حوالي 45% من إجمالي الودائع وهي تستخدم لتغطية الخدمات الائتمانية قصيرة الأجل والبعيدة عن المخاطرة، إذاً إن أهمية الودائع الآجلة التي تمثل المدخرات التي جذبتها المصارف لفترة زمنية بعيدة في تغطية الائتمان أكبر وأكثر مقدرة على مقابلة احتياجات التنمية الاقتصادية.

توزع القروض ضمن النظام المصرفي السوري:

تعد القروض والتسليفات التي تقدمها المصارف إحدى الدعامات الأساسية للنشاط المصرفي، وتمثل المجال الأهم في توظيفات المصرف واستثماراته، وترتبط بالأمان الذي يحققه رأس مال المصرفي والاحتياطيات المودعة لمقابلة احتياجات الطلب على سحب الودائع، التي تمثل بدورها مصدراً أساسياً ومورداً مهماً لتمويل القروض وتقديم الخدمات الائتمانية.

وذلك ضمن مجال متوازن بين السيولة والربحية والملاءمة والأمان التي ترتبط باستثمارات المصرف، فكلما توسعت استثماراته زادت الربحية، وكلما طالت فترة الاستثمار زادت المخاطرة، مع مراعاة السيولة اللازمة والكافية لمقابلة سحب الودائع.

كما يرتبط حجم القروض بالظروف الاقتصادية السائدة، ويعد حجم الائتمان مؤشراً على الاستقرار والنمو الاقتصادي، لأنه عند وجود خلل في التوازن الاقتصادي تزداد درجة المخاطرة ويزداد السحب من الودائع مما يخفض السيولة ويتراجع حجم القروض والتسليفات، وهذا ما يفسر ارتفاع حجم القروض في اقتصاديات الدول المتقدمة وانخفاضها ضمن اقتصاديات الدول النامية[15].

ولمعرفة حجم القروض والتسليفات المقدمة من النظام المصرفي ومدى مساهمتها في احتياجات الاقتصاد السوري نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (6) توزع القروض المصرفية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2000–2010

السنوات	قروض المصارف العامة	قروض المصارف الخاصة	قروض النظام المصرفي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قروض المصارف العامة إلى الناتج الإجمالي	نسبة قروض المصارف الخاصة إلى الناتج الإجمالي	نسبة القروض المصرفية إلى الناتج
2010	944475	267516	1211991	1493247	63%	18%	81%
2009	948132	170616	1118748	1422178	66%	12%	78%
2008	856937	125071	982008	1341516	64%	9%	73%
2007	671000	68127	739127	1284035	52%	5%	57%

27%	3%	24%	1234171	334007	34661	299346	2006
18%	1%	17%	1155016	220841	16821	204020	2005
20.3%	0.3%	20%	1094431	226500	3186	223314	2004
20%	-	20%	977845	191983	-	191983	2003
18%	-	18%	970764	175763	-	175763	2002
23%	-	23%	924631	215649	-	215649	2001
27%	-	27%	878709	236329	-	236329	2000

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام السابقة.

يظهر الجدول السابق تطور حجم القروض المقدمة من المصارف العامة والخاصة، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد ارتفاعاً واضحاً لهذه النسبة من حوالي 27% إلى حوالي 81% خلال الفترة الزمنية الممتدة بين الأعوام 2000-2010، وهذا ما يعبر عن توجه نحو التوسع في منح الائتمان، ويعد الارتفاع الواضح في نسبة التمويل منذ عام 2007 مقارنة بالسنوات السابقة، ونسب التمويل في الدول المجاورة، مؤشراً مهماً على مقابلة احتياجات التنمية ومتطلباتها في الاقتصاد السوري، ولاسيما دور القطاع العام الذي قدم حوالي 63% من إجمالي القروض والتسليفات في عام 2010، مع زيادة مستمرة في أداء القطاع الخاص بما يتناسب مع زيادة عدد هذه المصارف، والتوسع في انتشارها الجغرافي لتصل إلى حوالي 40% من إجمالي المصارف العاملة في السوق السورية خلال فترة قصيرة، فضلاً عن زيادة رأس مال بعض منها.

وإذاً فإن القطاع المصرفي السوري يتجه نحو التوسع في منح الائتمان من خلال زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في تمويل احتياجات الاقتصاد الوطني ومتطلباته، ولكن لابد لنا من دراسة هيكل هذا التمويل وطبيعته بين الليرة السورية و القطع الأجنبي، وتبعاً لطبيعة النشاط الاقتصادي بين تمويل الزراعة أو الصناعة... وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

بالإضافة إلى أنواع التوظيف التي تختلف بين الائتمان النقدي المباشر **Direct Credit** من قروض عادية **Ordinary Term Loans** أو متجددة **Revolving Credit Agreement** أو تحت الطلب **Standby Credit**أو محددة بحد أعلى **Credit Line**، بالإضافة إلى الحسابات المدينة **Over Draft** [16].

تظهر المصارف الخاصة دوراً مهماً في تعاملات القطع الأجنبي من خلال نشاطي الإيداع والإقراض، ولإيضاح توزع الائتمان المصرفي بين القطع الأجنبي والليرة السورية نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (7) توزع القروض بين الليرة السورية والقطع الأجنبي خلال الأعوام 2007-2010

السنوات	2007	2008	2009	2010
نسبة القروض بالليرة السورية	98%	97%	97%	96%
نسبة القروض بالقطع الأجنبي	2%	32%	3%	4%
مجموع القروض	739127	982008	1118748	1211991

المصدر: مصرف سورية المركزي، نشرة للإحصاءات النقدية والمصرفية، أيار 2011، ص 28.

نلاحظ من الجدول السابق أن معظم التمويل المقدم من المصارف السورية بالليرة السورية بنسبة تصل إلى حوالي 96% من إجمالي الائتمان، وهذا أمر طبيعي لدعم الليرة السورية ضمن الاقتصاد الوطني، بينما نجد أن القطع الأجنبي لا يتجاوز نسبة 4% من إجمالي القروض والتسليفات، التي تتجه بمعظمها نحو المعاملات الخارجية من استيراد أو تصدير.

إن توزع توظيفات المصارف واستثماراتها تبعاً للنشاط الاقتصادي يعكس الاحتياجات التمويلية لكل قطاع وحجم النمو والتوسع له، ولإظهار الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد الوطني نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (8) توزع الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد الوطني خلال الأعوام 2007-2010

السنوات	2007	2010	النسبة	النمو
الزراعة	98326	147860	11%	50%
الصناعة	33667	101980	9%	203%
الإنشاءات العقارية	91287	177040	15%	94%
التجارة	310621	577386	48%	85%
خدمات أخرى	99485	207725	17%	108%
المجموع	739127	1211991	100%	91%

يظهر الجدول السابق طبيعة التمويل المصرفي وتوجهاته ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يأخذ قطاع التجارة الجزء الأكبر من التمويل بنسبة تصل إلى حوالي 48% من إجمالي التمويل المصرفي، أما النسبة الأقل في منح القروض فترتبط بالقطاع الصناعي بنسبة تصل إلى حوالي 9% من إجمالي القروض، وذلك على الرغم من التوجه الكبير نحو تمويل هذا القطاع بنسبة تصل إلى حوالي 203% خلال الأعوام2007-2010، ونجد أيضاً توسعاً في منح القروض الزراعية لدعم هذا القطاع بمعدل نمو يصل إلى حوالي 50% خلال الفترة السابقة، بما يتناسب مع توجه الحكومة في دعم المزارعين نتيجة حالة الجفاف والكساد الزراعي مؤخراً.

إذاً نلاحظ ارتفاعاً في نسبة مساهمة النظام المصرفي بتلبية احتياجات الاقتصاد السوري، حيث تأخذ المصارف العامة الجانب الأكبر بمنح هذه القروض والتسليفات بالعملة المحلية، ويعد القطاع التجاري من أكثر النشاطات الاقتصادية تمويلاً، مع التوجه لدعم القطاعين الصناعي والزراعي في سورية.

أصبح الائتمان ضرورة حتمية لنمو الاقتصاديات وتطورها، بعد أن كان مخصصاً لذوي الدخل المحدود بغرض تحسين مستوى معيشتهم من خلال القروض الشخصية والاستهلاكية، أما اليوم فيتجه الائتمان إلى المستثمرين ورجال الأعمال عن طريق القروض الإنتاجية لمختلف القطاعات الزراعي والصناعي والعقاري والتجاري.

للائتمان تأثير كبير على مجالي الإنتاج والاستهلاك، ولاسيما الإنتاج الحديث بوضعه الحالي لم يكن ليوجد من دون الائتمان، كما يرتبط الائتمان بالدخل القومي، حيث يتوقع انخفاض مستوى الدخل في حال انخفاض حجم الائتمان والعكس صحيح، وفي حال فرضنا أن وحدات النشاط الاقتصادي تنفق على الاستهلاك والاستثمار، فإن المتحصلات الوطنية ستنفق مرة أخرى على الناتج، بما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستقر.

وإذن فإن الائتمان يلعب دوراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية بجوانب متعددة كالإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والاستقرار الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-يمتلك النظام المصرفي السوري المقدرة على دعم الاستثمار المحلي، بتمويل داخلي مصرفي بعيدا عن اللجوء إلى التمويل الخارجي أو التمويل الإجباري كالضرائب بما تحمله من أعباء على الاقتصاد، حيث تغطي الودائع السورية الاستثمارات المحلية الحالية لعدة إضعاف سواء بالليرة السورية أو القطع الأجنبي.

2-تمتاز المصارف العاملة في السوق السورية بمرونة عالية في جذب أية زيادة للمقدرة الإيداعية ضمن الاقتصاد الوطني، حيث تتلاءم حركة الودائع المصرفية مع تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، بما يمنح هذه المصارف مرونة عالية لتوظيف أموالها، فضلا عن فعالية التأثير على مؤشرات الاقتصاد الوطني.

3-يستثمر النظام المصرفي السوري ودائعه بدرجة شبه معدومة من المخاطرة، وبنسبة عالية من السيولة، مما يفقد النظام المصرفي الفرصة البديلة أي العائد الناتج عن توظيف هذه الأموال بمنح القروض والتسليفات، وفي الوقت نفسه يضعف الأداء الائتماني لهذه المصارف بالرغم من امتلاكها مقدرة عالية على تغطية الائتمان.

4 – ما يزال دور ودائع العملات الأجنبية محدوداً في تمويله للاستثمارات المحلية اللازمة لتحقيق نمو في الاقتصاد الوطني، إذ تعد نسبتها للناتج المحلي الإجمالي منخفضة.

5-تمثل الودائع الادخارية مصدراً مالياً ثابتاً لفترة من الزمن، مما يسمح بتوظيفها كأكبر مساهم في تغطية القروض والائتمان الممنوح، وتصل إلى حوالي 55% من إجمالي هيكل الودائع في النظام السوري، بما فيها ودائع التوفير، أي مكانتها مهمة في تغطية احتياجات التنمية الاقتصادية.

6- يتجه القطاع المصرفي السوري نحو التوسع في منح الائتمان لغاية عام 2010، من خلال زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في تمويل احتياجات الاقتصاد الوطني ومتطلباته ، ولاسيما دور القطاع العام مع زيادة مستمرة في أداء القطاع الخاص، بما يتناسب مع زيادة عدد هذه المصارف، والتوسع في انتشارها الجغرافي، ويعد القطاع التجاري من أكثر النشاطات الاقتصادية تمويلاً، مع التوجه لدعم القطاعين الصناعي والزراعي في سورية.

التوصيات:

1-يجب على كل مصرف أن يضع خطة أو برنامجاً تنموياً واضحاً موجهاً إلى جميع الفئات العمرية ضمن المجتمع السوري، ويدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة ولاسيما القطاع السياحي أو السكني أو الصحي أو التعليمي، بغرض التوجه نحو خلق مصارف شاملة قادرة على دعم الاقتصاد الوطني، بما يتلاءم مع الاتجاه المصرفي العالمي في التوجه نحو الصيرفة الشاملة.

2-يجب على المصارف التوجه نحو جذب أكبر قدر من الأموال المكتنزة ضمن قطاعات الاقتصاد، وتشجيع حسابات التوفير والودائع الآجلة، وذلك من خلال استخدام أسعار فائدة تفضيلية لهذه الودائع، وتقديم آليات ومنتجات متنوعة تتناسب مع احتياجات السوق السورية، لأنها تعد المصدر الأنسب لزيادة توظيفات المصارف.

3-تمتلك المصارف سيولة عالية تسمح لها بتغطية نشاطها الائتماني، لذا يجب على المصارف البحث عن الفرصة البديلة لاستثمار هذه الأموال بأعلى ربحية أو أقل مخاطرة من خلال التنوع في محافظها الائتمانية، ولاسيما

بوجود بورصة دمشق للأوراق المالية التي تتيح إمكانية الاستثمار في الأوراق المالية، بشكل يدعم بورصة دمشق ويحقق في الوقت نفسه عائداً للمصارف السورية.

4-يجب على المصارف أن تتجه نحو دعم الاستثمارات المحلية بتمويل محلي، وذلك ضمن إطار التنسيق والمطابقة بين السياسة الائتمانية والسياسة النقدية المعتمدة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي.

5-يجب تحديد سياسة ائتمانية واضحة محددة المعالم والتوجه نحو المناطق الجغرافية والفئات العمرية والقطاعات الاقتصادية التي تسعى إلى تمويلها، وذلك تبعاً لسلم التفضيلات التنموية لهذه الجهات.

6-يجب على المصارف تعزيز مقدرتها على منح القروض العالية والطويلة الأجل، لخلق الأموال اللازمة لتمويل القروض الإنتاجية، بما يساهم في دعم المقدرة الإنتاجية، وتحقيق زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تقديم القروض الاستهلاكية والشخصية التي تمول جانب الطلب في الاقتصاد الوطني، بما يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المراجع:

1- عوض الله، زينب، الغولي، أسامة محمد. *أساسيات الاقتصاد المالي و النقدي*. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، 103.

2- عوض الله، زينب، الغولي، أسامة محمد. *اقتصاديات النقود والتمويل*. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، (149-150).

3- الزبيدي، حمزة محمد. *إدارة المصارف*. مؤسسة الوراق ، الأردن ، عمان، 2000 ص(105-125).

4- LUCKETT, G. D. *Money and Banking*. MCGRAW Hill Book Company, London, 1988, 32.

5- PRASANNA, C. *Financial Management: Theory and Practice*. Tata McGraw-Hill, New Delhi, India, 2008 ,5.

6- زنبوعة، محمود قاسم. *التنمية الاقتصادية*. مطبعة المدينة، دمشق، 1996 ص(218-228).

7- الرداوي، تيسير. *التنمية الاقتصادية*. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1996 ،(255-258).

8- الزبيدي، حمزة محمد. *إدارة المصارف*. مؤسسة الوراق، الأردن، عمان، 2000 ،96.

9- تود ارو، ميشيل. *التنمية الاقتصادية*. دار المريخ للنشر، الرياض، 2006 ،574.

10- ناشد، سوزي. *مقدمة في الاقتصاد المالي والنقدي*. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007 ،211.

11- RICHA, V. P. *Credit Risk Management*. NIBM, Pune, India, 2008 P12.

12- الحلاق، سعيد سامي. *النقود والبنوك والمصارف المركزية*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010 ، 244.

13- MANICKARAI, M. L. *Rating and Pricing*. NIBM, Pune, India, 2008 , 3.

14- الزبيدي، حمزة محمد. *إدارة الائتمان المصرفي*. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002 ، 138.

15-MATHEWS, S. *Financial Services and System*. Tata McGraw Hill, New Delhi, India , 2008 ,325.

16- موسى، شفير. *المؤسسات المالية المحلية والدولية*. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 ،185.